

مسألة الأمن في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي
قراءة في المنظور الاسرائيلي ضمن السياق الفلسطيني والعربي.

The issue of security in the Palestinian- Israeli conflict: A reading in the Israeli perspective within the Palestinian and Arab context

د. ليبد عماد¹، استاذ محاضر أ، جامعة سطيف 02، i.lebid@univ-setif2.dz
د. أمين بلعيفة²، استاذ محاضر أ، جامعة البويرة، a.belaifa@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2021/06/05

تاريخ القبول: 2021/05/ 24

تاريخ الاستلام: 2021/05/ 04

ملخص:

يعتبر الأمن أحد أهم هذه القضايا وأعقدّها وأكثرها خطورة على المستقبل الفلسطيني، إذ يحتل هذا الملف أهمية كبيرة لدى السلطة الفلسطينية وإسرائيل على حدّ سواء (وحتى الأطراف الأخرى ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الطوق العربي)، فمنذ أن تشكلت السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع (وفق اتفاقيات أوسلو) تطور هذا الملف إلى أحد أهم الملفات التي تبنى عليها أي اتفاقيات مستقبلية بين مختلف الأطراف في المنطقة .

تهدف هذه الدراسة الى استقراء المنظور الاسرائيلي للملف الأمني ببعديه الداخلي (في سياق الترتيبات الامنية مع الفلسطينيين) ، والخارجي (في سياق اي تسوية سياسية اقليمية).

الكلمات المفتاحية : الأمن ، التنسيق الامني، فلسطين، اسرائيل

Abstract:

Security is one of the most important, complex and most dangerous issues in the Palestinian-Israeli conflict, as it occupies a great importance to the Palestinian Authority and Israel alike (and even to other parties, including the US and the Arab countries). Since the Palestinian Authority was created in the West Bank and the Gaza Strip, in regard to the Oslo Accords, this issue has developed and became an important one in the future agreements between the various parties in the region.

The present study aims to extrapolate the Israeli perspective on the issue of security based on its internal dimension, which is related to the context of security arrangements with the Palestinians, and external one within its Arab regional context.

Key- words: security, security coordination, Palestine, Israel

* المؤلف المرسل: ليبد عماد i.lebid@univ-setif2.dz

1- مقدمة:

كانت المفاوضات في "أوسلو" مبنية على اتفاقات مؤقتة حول قضايا الوضع الراهن على ان تنتهي مدة سريان هذه الاتفاقات بعد خمس سنوات من توقيعها اي العام 1999م، اين يتم حينئذ البث النهائي لحل دائم لقضايا الوضع النهائي التي تمكن من دولة فلسطينية ذات سيادة. الا ان "اسرائيل" برزت كطرف لا يريد الحل النهائي لهذه القضايا ولا يستعجله، بل يسعى الى اطالة أمده بقدر المستطاع

يعتبر الأمن أحد أهم هذه القضايا وأعقدها وأكثرها خطورة على المستقبل الفلسطيني، إذ يحتل هذا الملف أهمية كبيرة لدى السلطة الفلسطينية و إسرائيل على حدّ سواء (وحتى الأطراف الأخرى ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الطوق العربي)، فم منذ أن تشكلت السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع (وفق اتفاقيات أوسلو) تطور هذا الملف إلى أحد أهم الملفات التي تبنى عليها أي اتفاقيات مستقبلية.

في الطرح العام الفلسطيني الاسرائيلي لمسألة أمن الدولة، يطالب الجانب الفلسطيني بدولة ذات سيادة قادرة على الدفاع عن أمن مواطنيها، مع رفض أي وجود عسكري إسرائيلي في "الضفة والقطاع وغور الأردن"، والمطالبة ايضا بوجود قوات أممية لمدة زمنية محددة، فيما يشدد الجانب الإسرائيلي على المطالبة بدولة فلسطينية ذات سيادة جزئية متروعة السلاح، وإبقاء منطقة غور الأردن تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية مع الحصول على ضمانات أمريكية بسلامة وأمن إسرائيل في محيطها الاقليمي العربي.

تستهدف هذه الدراسة استقراء جزء مهم من المعضلة الامنية في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والمتعلق بالمنظور الاسرائيلي، من خلال طرح الاشكالية التالية: ما هي المقاربة الاسرائيلية للأمن والتنسيق الأمني ضمن السياق الفلسطيني والعربي؟ وما هي انعكاساتها على الواقع والمستقبل الفلسطيني؟.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى التعرف على المنظور الأمني الاسرائيلي وسياسة اسرائيل الامنية الحالية والمستقبلية، وتأثير ذلك على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عموماً، والفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص، حيث أن وضوح معالم السياسات الأمنية الإسرائيلية سيحدد ملامح التعامل معها على الاقل على المستوى القريب والمتوسط.

يهدف البحث الى التطرق لمسألة الأمن في المنظور الاسرائيلي من خلال تحليل وتفكيكها ضمن السياق الداخلي الاسرائيلي الفلسطيني، والسياسات الاقليمية العربي وخاصة منه ما يسمى بدول الطوق العربي".

يبد ان قراءة وتحليل المنظور الاسرائيلي للجانب الامني الداخلي والخارجي لا يجب ان يمر دون التطرق الى انعكاسات الوضع على الواقع والمستقبل الفلسطيني، وذلك من خلال محاولتنا ادراكنا التصور الاسرائيلي للدولة الفلسطينية المستقبلية من منظور المتغير الأمني من جهة وأثره كذلك على طبيعة وبنية الصراع بحذ ذاته من جهة أخرى

يعتمد البحث على التعددية المنهجية، وهي اللازمة في مثل هكذا مواضيع، فاستعملنا المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي، منهج تحليل المضمون المنهج المقارن.

2- الأمن الداخلي والخارجي وفق المنظور الإسرائيلي الفلسطيني.

يقودنا الحديث عن الملف الأمني في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مباشرة الى تصورين أساسيين للموضوع، وفيهما يبرز الاختلاف والتباعد في وجهات النظر نظرياً، فيما يقدم الواقع معطيات تتسم بالغموض والضبابية، ويتمثل هذين التصورين حسب "حسن علي مصطفى" في ⁽¹⁾:

أ- الأمن الداخلي : ويهم الفلسطينيين والإسرائيليين في أن واحد، وبالرغم من أنه يهتم بدرجة كبيرة الجانب الإسرائيلي (أمن المستوطنات والأحياء اليهودية، والعمق الإسرائيلي..)، إلا أن السلطة الفلسطينية أيضاً أولت أهمية بالغة خاصة في ظل الانقسام الداخلي الحاد، والترتيبات التي فرضت من طرف إسرائيل وأطراف دولية أخرى عليها .

ب- الأمن الخارجي : ينظر الجانب الإسرائيلي إلى قضية الأمن من وجهتين : التوجه في مسار التفاوض لترتيبات أمنية داخلية مع الفلسطينيين وفي نفس الوقت عدم إهمال تصور واضح "ليكانيزمات" وترتيبات أمنية خارجية إقليمية، وهذا الأمر له خلفية تاريخية منطلقتها المحيط العدائي الإقليمي الذي نشأت فيه "إسرائيل" عام 1948م.

2-1- الأمن الداخلي مع الفلسطينيين وفق المنظور الإسرائيلي:

افترضت المناقشات السائدة لموضوع الأمن تصوراً مؤداه أن أساس البحث في أمن "إسرائيل" هو التوصل إلى حدود تكفله، و في إطار هذا التصور ادّعت "إسرائيل" بأن الحدود الآمنة هي بالضرورة حدود جديدة باعتبار أن الخط الأخضر لم تحقق هذا الأمن، ثم ربطت بين هذا المعنى و عملية فك الارتباط مع الطرف الفلسطيني^(*)، بضم أراض جديدة إليها وتنفيذ خطتها، ويبين الموقف الإسرائيلي في هذا الشأن على مستويين أساسيين وهما⁽²⁾

- المستوى الأول: تقرير سلمي بأن الحدود الآمنة لإسرائيل ليست خطوط 1967م.
 - المستوى الثاني : تقرير إسرائيلي بأن الحدود الآمنة هو بحث في أمن إسرائيل وحدها، و هي الآن تطالب بحدود وراء هذه الأراضي نفسها(أراضي 1948م) ، ليتحول الاحتلال المؤقت إلى حيازة دائمة.
- ينبغي المنظور الإسرائيلي لمفهوم الحدود والأمن على ما يلي:⁽³⁾ :

- تفسيرها الخاص للقرار 242 والذي يبي في أصله الإنجليزي على انسحاب من "أراض" وليس "الأراضي"، حيث يمضي القرار ليدكر حدوداً آمنة يمكن الدفاع عنها.

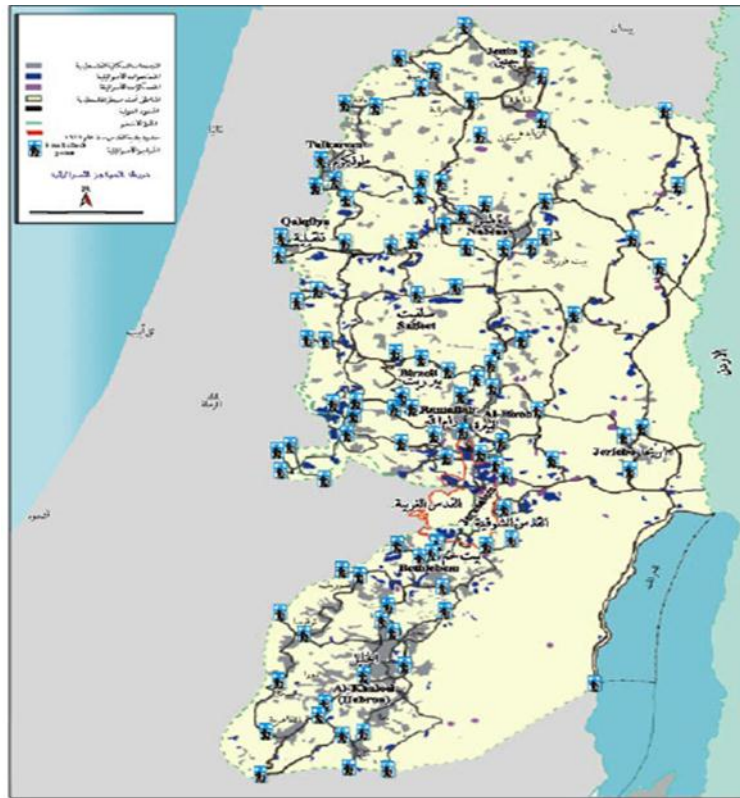
- أن حدود 1967م هي حدود هدنة وليس حدوداً سياسية دولية حيث من السهل تغيير حدود الهدنة لأنها مؤقتة، ويكمن الخطأ الفلسطيني منذ البداية في عدم التفاوض على حدود الدولة حسب مرجعية قرار التقسيم.

- ربط إسرائيل بين الحدود الدائمة والمصالح الحيوية من الأرض و الأمن والمياه والحقوق التاريخية وحقوق المستوطنين في أي مكان يتم استيطانه، مما يجعل التعديل في الحدود مسألة مرنة في المنظور الصهيوني الإسرائيلي.

يرى الجانب الإسرائيلي أن الأمن الإسرائيلي لا يمكن إلا بالحدود الآمنة التي يكفلها القرار الأممي 242، لذلك وجب على الجانب الفلسطيني (السلطة الفلسطينية) الدخول مع إسرائيل في ترتيبات أمنية تكفل الأمن وفق ما نصت عليه مختلف الاتفاقيات بداية

من أوصلو إلى خارطة الطريق، وفي ذلك ورد في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ما يلي: "من الجدير بالذكر أن القرار 242 يعترف بالحاجة وبالفعل بالحق في العيش في حدود آمنة ومعترف بها. وبعدم دعوة إسرائيل للانسحاب إلى الخطوط التي كانت قائمة ما قبل الحرب. اعترف مجلس الأمن الدولي بأن الحدود السابقة لم تكن قابلة للدفاع عنها، وهذا، على الأقل، يبرر احتفاظ إسرائيل بمناطق معينة ضمن الأراضي المذكورة تعتبرها ضرورية لضمان حدود آمنة"⁽⁴⁾، وكما صرح السفير البريطاني في حينه "اللورد كارادون": في فترة لاحقة" سوف يكون من الخطأ مطالبة إسرائيل بالعودة إلى مواقعها العسكرية التي كانت قائمة في 4 جوان 1967 م لأنها كانت غير مقبولة واصطناعية وغير آمنة."

داخليا، وفي مناطق الضفة الغربية، تحاول إسرائيل ربط السلطة الفلسطينية معها بترتيبات أمنية من شأنها أحداث نوع من الاستقرار الأمني الذي يغنيها عن المزيد من الإجراءات العسكرية والمواجهة المباشرة مع الفلسطينيين، والتي تدعم بها المئات من الحواجز العسكرية و نقاط التفتيش الأمنية التي جعلت من القرى والمدن والمناطق الفلسطينية رقعا جغرافية معزولة ومحاصرة أمنيا وعسكريا (سجونا بطريقة غير رسمية).



انتشار الحواجز العسكرية في الضفة الغربية.

المصدر : موقع مؤسسة القدس الدولية على الرابط الالكتروني :

<http://www.alquds.com/files/images/barrier2002.preview.jpg>

نلاحظ من خلال الخريطة حجم الحصار العسكري الأمني الإسرائيلي في الضفة الغربية، بالإضافة إلى مختلف الوسائل الأخرى كالمستوطنات والاحياء الأمنية والطرق الالتفافية وأبراج المراقبة العسكرية، بالإضافة إلى الأدوار الأمنية التي تقوم بها "السلطة الفلسطينية بتنسيق شبه كامل مع الجانب الإسرائيلي. ولذلك تحرس اسرائيل على طرح موضوع الأمن كقضية هامة من قضايا أي

تسوية سياسية بل نلاحظ أنها أعطت لها أولوية أكثر من حجمها في الكثير من اللقاءات والاتفاقات وخاصة منها "أوسلو، شرم الشيخ، وخارطة الطريق، وهو الفخ الذي وقع فيه الجانب الفلسطيني (السلطة الفلسطينية).

لقد استطاعت إسرائيل أن توصل التنسيق الأمني بين الطرفين في السنوات الأخيرة إلى مستويات قياسية، ففي سنة 2010م مثلاً وصلت العملية إلى درجات جد متقدمة وغير مسبقة إلى درجة جعلت جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) يتحدث لأول مرة منذ عشرات السنين عن خلو قائمته من بين المطلوبين في الضفة الغربية (ذلك أن الجانب الفلسطيني يقوم بالمهمة على أوسع نطاق)... وفي تقرير للحكومة الإسرائيلية قدمته أمام لجنة الارتباط للدول المانحة ببروكسل سنة 2010م أن إسرائيل قامت بـ 2.986 عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية مقارنة بـ 1297 عملية سنة 2009م أي بزيادة نسبة 129٪، كما عقدت 686 اجتماعاً مشتركاً معها سنة 2010م مقارنة بـ 544 اجتماعاً سنة 2009م أي بزيادة بنسبة 26٪، كما قامت قوات الأمن الفلسطينية بمشاركة الجيش الإسرائيلي سنة 2009م في 1297 عملية مشتركة ضد مجموعات المقاومة الفلسطينية المسلحة بزيادة 72٪ عن عام 2008م⁵.

وخلال سنتي 2012/2013م واصلت السلطة الفلسطينية التزامها بالتنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية... وهو ما أحدث شروخاً بالغة في البنية النفسية والاجتماعية الفلسطينية، حيث نشرت حركة "حماس" تقريراً يفيد أن انتصارها تعرضوا إلى 1262م اعتداء خلال سنة 2012م و 1613 اعتداء خلال سنة 2013م⁶.

عموماً، فإن الترتيبات الأمنية الداخلية وفق النظرة الإسرائيلية يجب أن تقوم بأشياء كثيرة في إطار أي علاقات مع الفلسطينيين، منها⁽⁷⁾:

أولاً: يجب أن تزيل التهديد بأي هجوم عسكري من أية أراضٍ تتخلى عنه إسرائيل في الضفة الغربية وغزة
ثانياً: يجب أن تعزز [الترتيبات] ردع أي هجوم من الشرق، أو أن تؤمّن إنذاراً مبكراً، وأن تعزز كذلك قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها ضد مثل هذا الهجوم.

ثالثاً: يجب أن تقلل تهديد الإرهاب ضد الإسرائيليين، وكذلك ضد اليهود المقيمين في الكيان الفلسطيني، أو في الشتات.
فيما يطالب الجانب الفلسطيني بدولة ذات سيادة قادرة على الدفاع عن أمن مواطنيها، مع رفض أي وجود عسكري إسرائيلي في "الضفة والقطاع وغور الأردن"، والمطالبة بوجود قوات أممية لمدة زمنية محددة، فيما يشدد الجانب الإسرائيلي على المطالبة بدولة فلسطينية ذات سيادة جزئية متروعة السلاح، وإبقاء منطقة غور الأردن تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية مع الحصول على ضمانات أمريكية بسلامة وأمن إسرائيل⁽⁸⁾.

2-2- حدود اقليمية آمنة وفق المنظور الاسرائيلي:

خارجياً، يرى الكاتب "ياموس يادلن" من خلال كتابه "حان وقت اتخاذ القرارات، نحو الاتفاقات والخطط البديلة" حالة الأمن الخارجي الإقليمي لإسرائيل (2013-2014م) أن إسرائيل تتمتع وتتمتع بمهدوء تام تقريباً على حدودها، فالردع الإسرائيلي قوي وفعال بشكل واضح في وجه الدول المجاورة والمنظمات المسلحة، ويسبق حججه في هذا الشأن بما يلي⁽⁹⁾:

- زيارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إلى إسرائيل عام 2013م والدعم المطلق الذي قدمه في المجال الأمني المتضمن الحفاظ على التفوق النوعي الإسرائيلي في المنطقة، وتطوير القدرات الدفاعية للجيش الإسرائيلي.
- أضحى واضحاً ان الجيشين السوري والعراقي منشغلين أكثر بالحرب الأهلية الداخلية، كما فقدوا الكثير من جنودهم ومعداتهم.
- حزب الله متورط في القتال في سوريا، وبالتالي فهو يفقد شرعيته في العالم العربي ولبنان بالخصوص.
- بالرغم من اضطرابات "الربيع العربي" إلا أن معاهدات السلام مع مصر والأردن وإسرائيل لازالت قائمة
- مكانة فتح والسلطة الفلسطينية في "رام الله" قد تحسنت، بينما مكانة وسلطة حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة قد ضعفت بشكل كبير.
- لقد تضرر الاقتصاد الإيراني بشكل بالغ بسبب العقوبات الدولية"، كما ان المساعي الدولية لكبح السعي الإيراني لامتلاك قدرات تسليحية نووية يساعد في أمن إسرائيل.
- أطاح الانقلاب العسكري المدعوم مدنيا بالإخوان المسلمين في مصر وعاد الجيش المصري للقيادة وهو الطرف الذي تراه إسرائيل أكثر ايجابية لها من بين جميع الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي و الأمني الإقليمي، حيث يصر الجيش المصري على مقاتلة الجماعات المسلحة في "سيناء" وهو معاد أيضا "لحماس".
- لم تنفذ في السنوات الأخيرة أي تهديدات جدية لإسرائيل من مناطق مرتفعات الجولان السورية و"سيناء"و التي لا تخضع لأي سلطة مركزية، وهو جانب أمني إيجابي جدا.
- اما في دراسة لمركز الأمن الأمريكي الجديد، صادرة سنة 2016 وترجمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات فكان الاجماع على أن بناء أي نظام أمني في المنطقة لا بد أن يمر على مجموعة من المبادئ الأساسية، نذكر منها⁽¹⁰⁾:
- بناء هيكل متعدد الطبقات يستجيب للمخاوف الاسرائيلية وتحتفظ فيه اسرائيل بحق الدفاع عن نفسها بنفسها
- تكثيف الجهود الاستخباراتية المشتركة لمحاربة الإرهاب والتهريب مع الدول العربية المعتدلة(المطبعة)، بحيث لا يقتصر الأمر على مصر والأردن (الامارات، البحرين، المغرب، السودان ايضا) بل يشمل أيضا السعودية وقطر ودول خليجية اخرى لها اجهزة استخباراتية قوية ومصالح مشتركة مع اسرائيل في مواجهة ايران والارهاب.
- ضرورة بناء نظام امني شامل للحدود لا يقتصر على السياج الحدودي بل يشمل ايضا حواجز اضافية ومجسات لرصد الحركة ...
- بناء عمليات مشتركة متعددة الأطراف، مع وضع آليات لتبادل المعلومات بحيث يكون الجيش الاسرائيلي على درجة عالية من الإحاطة بمجريات الأمور.
- والواقع أن نظرية "الحدود الآمنة" ظلت تحتل في الاستراتيجية الإسرائيلية مركزاً مهماً باعتبارها التبرير الوحيد لاحتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة، ويبدو بشكل واضح أن هذه النظرية أصبحت جزءاً من الإستراتيجية السياسية الإسرائيلية أكثر من كونها جزءاً من العقيدة العسكرية، فقد تحولت "الحدود الجغرافية" الآمنة إلى "حدود سياسية" آمنة، فأصبح من المهم لأمن إسرائيل أن تتدخل في شأن كل بلد عربي سواء كان مجاوراً لها أو غير مجاور ومن المحيط إلى الخليج، باعتباره بؤرة معادية لها، وهكذا يصبح مفهوم الأمن الإسرائيلي مزدوجاً، فهو:

- مفهوم سياسي: بمعنى أن لإسرائيل الحق في إبداء رأيها في أية مشكلة تخص العالم العربي كله باعتبار أن هذه تؤثر في أمن إسرائيل.
- ومفهوم جغرافي: بمعنى أن لإسرائيل الحق في الوصول إلى "حدود آمنة ومعترف بها" وأنها وحدها تحتفظ بحق تحديد هذه الحدود ورسمها.

3- المنظور الأمني الإسرائيلي في السياق الفلسطيني:

عرف التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل العديد من المراحل والمحطات المتباعدة، ابتداء من الترتيبات الأمنية في فترة رئاسة "ياسر عرفات" والمفروضة وفق نصوص اتفاقات أوسلو 1993، وما رافق ذلك من تشكيل الأجهزة الأمنية وتطورها، مروراً بأولى ملامح التنسيق الأمني في أعقاب مؤتمر شرم الشيخ حول "مكافحة الإرهاب" 1996، وواي ريفير 1998 وصولاً إلى فترة انتفاضة الأقصى سنة 2000، وما تبع ذلك من تجميد له. ليتطور الأمر إلى ما التنسيق الأمني الواسع في فترة رئاسة محمود عباس للسلطة، وما صاحب ذلك من إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، خاصة وفق خارطة الطريق. لتتوسع التنسيق أكثر فأكثر ضمن خطة دايتون" في أعقاب نتائج الانتخابات التشريعية بدايات سنة 2006، بافرازها التي عززت التنسيق الأمني في الضفة الغربية في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة.

يبدو أن جميع الاتفاقات الأمنية الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والتي ولدت ترتيبات أمنية وتنسيق أمني واسع، ركزت في بنودها على أسس أمنية محضة تخدم الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية الآنية والبعيدة المدى على حساب الأمن الفلسطيني، الأمر الذي يعتبر ضربة قاصمة للمشروع الوطني الفلسطيني كل جوانبه وبرامجه، حيث يعتبر الواقع الأمني الحالي المكرس بين الفلسطينيين و الاسرائيليين معرقلاً حقيقياً لقيام الدولة الفلسطينية الموعودة، نتيجة تمادي إسرائيل في فرض شروطها الأمنية في أي تسوية مستقبلية ممكنة.

ويمكن تلخيص الشروط الأمنية التي تطرحها إسرائيل في سياق تسوية سياسية، وحل دائم للصراع، وفق درجة الأهمية من منظور أمني إسرائيلي، بما يلي:

- دولة فلسطينية «متزوعة سلاح كشرط أساسي لتسوية سياسية وأمنية. لم تخف إسرائيل موقفها من مسألة دولة فلسطينية متزوعة السلاح، بل سعت إلى ترسيخ الفكرة كأساس وفق اتفاقية أوسلو - حسب الموقف الإسرائيلي - معتبرة أن «دولة فلسطينية متزوعة السلاح» هي أساس تسوية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية⁽¹¹⁾، في الوقت الراهن، ترفض إسرائيل المفهوم الأساسي لمصطلح "متزوعة السلاح" بمعنى تحديد الوسائل القتالية، بل تسعى إلى مفهوم أوسع، وهو منع تطور خطر أمني من داخل أو خارج الأراضي الفلسطينية بهدف أن تضمن إسرائيل حرية التحرك العسكري داخل الدولة الفلسطينية انطلاقاً من ادعاءات أمنية مختلفة⁽¹²⁾.

- ترتيبات أمنية خاصة لصالح إسرائيل: ممرات أمنية، وترتيبات تضمن إمكانية عسكرية في مواجهة أي تهديد كان. إضافة للسيطرة على المعابر، تعتبر المؤسسة العسكرية في إسرائيل أن الممرات هي الحل الأمثل، حيث تشترط سيطرة ومراقبة فعالة على كل الحواجز الأمنية⁽¹³⁾.

- مجال جوي موحد تحت السيطرة الإسرائيلية: وسيطرة كاملة على المجال الالكتروني مغناطيسي، يرى الإسرائيليون ضرورة السيطرة الكاملة على المجال الجوي الموحد للطرفين، وهو ما يعني كذلك السيطرة على المجال الالكتروني مغناطيسي، يشترط سلاح الجو الإسرائيلي من أجل تأمين المجال الجوي الإسرائيلي، السيطرة على مجال جوي مشترك مساحته 40 ميلاً، وحرية تحرك مطلقة داخل الدولة الفلسطينية⁽¹⁴⁾.

- العمل على منع أي اتفاقية عسكرية: أو أمنية استخباراتية فلسطينية مع أي طرف آخر حتى ولو كن من الدول التي تعتبرها "إسرائيل" معتدلة وصديقة كالأردن ومصر، مع منع أي مبادرة لإقامة بنية تحتية ذات طابع عسكري كالصناعات العسكرية مثلاً. -التحكم في نوعية التسليح الداخلي: تعمل "إسرائيل" على التحديد بدقة لمختلف الأسلحة المسموح بها فلسطينياً، حيث تسمح فقط بامتلاك الأسلحة الخفيفة التي تستعمل لضرورات الأمن الداخلي الفلسطيني (الشرطة).

-ترتيبات أمنية اقليمية: إضافة الى الترتيبات الأمنية الإسرائيلية مع الفلسطينيين تشترط "إسرائيل" ترتيبات أخرى اقليمية خاصة مع الأردن ومصر، بيد انه في الاشهر القليلة الماضية لم تعد هذه الترتيبات تقتصر على الاردن ومصر بل توسع الامر نحو العديد من البلدان مجلس التعاون الخليجي (الامارات بالخصوص) وخارجه

4- المنظور الأمني الاسرائيلي في السياق العربي: التطبيع كمقاربة اسرائيلية لبناء هيكل أممي اقليمي جديد.

تفترض المناقشات السائدة لموضوع الأمن تصوراً مؤداه أن أساس البحث في حدود "إسرائيل" هو التوصل إلى حدود تكفل الأمن الشامل لها، وفي إطار هذا التصور تدّعي "إسرائيل" بأن الحدود الآمنة هي بالضرورة حدود جديدة موسعة سواء أكانت حدوداً جغرافية قائمة على التوسع الاحتلالي الاستيطاني (الضفة الغربية، هضبة الجولان، سيناء سابقاً...) أو حدوداً تطبيعية معنوية (السلام مع مصر، الأردن سابقاً وبعض الدول الخليجية⁽¹⁵⁾ والسودان والمغرب و...)، وينبني الموقف الإسرائيلي في هذا الشأن على مستويين أساسيين وهما: (16)

- المستوى الأول: تقرير عام بان الحدود الآمنة لإسرائيل ليست خطوط 1967م.

- المستوى الثاني: تقرير إسرائيلي بان الحدود الآمنة هو بحث في أمن إسرائيل في المجال الجيواستراتيجي الموسع الموجودة فيه

4-1 ربط الاستقرار والأمن العربي بأمن اسرائيل كمدخل للتطبيع:

أصبح المجتمع الإسرائيلي يعيش "فوبيا الأمن"⁽¹⁷⁾، فرغم الانتصارات الكبيرة المحققة ميدانياً (الحروب، السيطرة الأمنية الداخلية، الترتيبات الأمنية مع الفلسطينيين، التعاون الأمني مع دول الحوار وعلى رأسها مصر والأردن...) إلا أن الفضاء المجتمعي الاسرائيلي لا يزال يسكنه الشعور المتنامي باللاأمن ويفتقد بشدة للسلام الداخلي⁽¹⁸⁾، وقد أدّى هذا الشعور المتزايد مع الوقت إلى التفكير في ضرورة الوصول إلى حلول سلمية ذات مستوى موسع وعال، تصنع الأمن، لذلك كانت الدعوة إلى تطبيق نموذج السلام المصري الأردني الإسرائيلي على الحالة الفلسطينية الإسرائيلية أولاً، ثم على ما أمكن من الأطراف الاقليمية الأخرى ثانياً (تركيا، الدول الخليجية...)

وفي هذا الإطار، سيكون مهما لإسرائيل وأمنها تشكيل هيكل أمني جديد للمنطقة مرتبط بتوجهات العقيدة الأمنية الإسرائيلية، قد يكون مبنيا على تحالف مشابه "لناتو"، أي بلورة "ناتو عربي" يمكن من بناء شبكة بينية موسعة للتبادل والتعاون المعلوماتي والاستخباراتي وفق قاعدة رابح / رابح، وضمن مقاربة "السلام مقابل السلام"، فلا أمن ولا استقرار عربي دون الأمن والاستقرار الإسرائيلي، ولما لا توحيد الجهود والقدرات الدفاعية البينية الإسرائيلية العربية الخليجية ومصر والأردن بهدف التصدي للتهديدات التي تعترض هذه الدول، وللملاحقة الدولية عبر مضيق هرمز في الخليج العربي، ومضيق باب المندب في البحر الأحمر.

4-2- الأمن الشامل المرتبط بالتطبيع الكامل: مسار بناء هيكل أمني اقليمي جديد.

لقد اعتمدت إسرائيل مقاربة التطبيع كألية جديدة في تعاملها مع الدول العربية وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، بيد ان هذه المقاربة تتجاوز المنظور التقليدي القائم على البعد السياسي والعسكري والهادف الى تحقيق الردع المؤلّد للاعتراف العربي بأحقية الوجود الإسرائيلي في المنطقة، بل انه توجه جديد جاء كبديل لنظرية الردع والصدام السابقة -التي لم تحقق الحسم المطلوب على مدار أكثر من عشرين من الزمن-، توجه قائم على مقاربة استراتيجية الاختراق المرن، والربط الشبكي الذي يعرف بمساعي بناء السلم والتعاون من خلال بلورة شبكة من المصالح المتداخلة -خاصة منها الاقتصادية التي تنتج الأمن في نهاية المطاف .

ففي دراسة لمركز الأمن الأمريكي الجديد، صادرة سنة 2016 وترجمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات كان الاجماع على أن بناء أي نظام أمني في المنطقة لا بد أن يمر على مجموعة من المبادئ الأساسية، نذكر منها⁽¹⁹⁾:

- بناء هيكل متعدد الطبقات يستجيب للمخاوف الاسرائيلية وتحفظ فيه اسرائيل بحق الدفاع عن نفسها بنفسها.
- تكثيف الجهود الاستخباراتية المشتركة لمحاربة الإرهاب والتهريب مع الدول العربية المعتدلة(المطبعة)، بحيث لا يقتصر الأمر على مصر والأردن (الامارات، البحرين، المغرب، السودان ايضا) بل يشمل أيضا السعودية وقطر ودول خليجية اخرى لها اجهزة استخباراتية قوية ومصالح مشتركة مع اسرائيل في مواجهة ايران والارهاب.
- ضرورة بناء نظام أمني شامل للحدود لا يقتصر على السياج الحدودي بل يشمل ايضا حواجز اضافية ومجسات لرصد الحركة ...
- بناء عمليات مشتركة متعددة الأطراف، مع وضع آليات لتبادل المعلومات بحيث يكون الجيش الاسرائيلي على درجة عالية من الإحاطة بمجريات الأمور.

وفي هذا الجانب بالذات، يجد "المطبّعون" التقليديون والجدد مجالا للمناورة والتسويق السياسي والشعبي والاعلامي للتطبيع الأمني العربي الإسرائيلي من خلال إبراز التهديدات الإيرانية إلى الواجهة وترويج الاعتقاد أن الشراكة الأمنية العربية(الإسلامية السنية) الاسرائيلية (اليهودية الصهيونية) هي السبيل الوحيد لمواجهة الخطر الإيراني (الشيوعي).

4-3- التطبيع العربي الاسرائيلي :دلالاته وانعكاسته على المستقبل الفلسطيني.

حاول الجانب الاسرائيلي على مدار أكثر من عقدين من الزمن أن يقلب مجرى الصراع من أساسه، وعلى هذا الاساس لم ينجح هذا الأخير في كسب معركة الميدان في الداخل الفلسطيني عن طريق السيطرة الأمنية التي اعطته القدرة على التوسع الاحتلالي

الاستيطاني الاحلالي فحسب، بل استطاع من خلال هذه الآلية أن يحدث تغييرات متفاوتة الدرجة في طبيعة الصراع برمته من خلال تغيير أطرافه وفواعله ومساراته.

يأتي "التطبيع" في موجته الثانية كإحدى أهم وأخطر الأدوات التي احدثت وتحدث شرحا عميقا في مسارات الصراع العربي الصهيوني وبنيته، اذ يبدو من الوهلة الاولى ان المعطيات والمؤشرات الأخيرة لهذا المسار - خاصة منه الخليجي - ستؤدي الى تحولات جوهرية كبرى داخل أربع دوائر على الأقل :

- الدائرة الصهيونية - الاسلامية العربية.
- الدائرة العربية - الفلسطينية.
- الدائرة الفلسطينية - الاسرائيلية.
- الدائرة الفلسطينية - الفلسطينية.
- الدائرة الاسرائيلية.

وبالرغم من التداخل الواضح بين مدخلات الدوائر السالفة الذكر وأخرى، بما يجعل من الصعوبة بمكان الفصل بين متغيراتها ومؤشراتها، الى أنه يمكننا الحديث عن بعض المخرجات المتباينة على النحو التالي:

-تحجيم الصراع من الصراع العربي الصهيوني الى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: أدت الصراعات الداخلية والأزمات السياسية إلى جانب غياب التنسيق بين الدول العربية وتراجع مستوى العلاقات الثنائية بين معظم هذه الدول، إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية وتحويل السلام من صراع عربي إسرائيلي شامل إلى صراع فلسطيني إسرائيلي مع اتجاه نحو بناء علاقات تطبيعية عربية إسرائيلية لا ترتبط بتطورات عملية السلام بالمنظور الكلي (العرب وإسرائيل) كما في الفترات السابقة، بل بين الفلسطينيين والإسرائيليين وحسب.

يقدم التطبيع ايضا فرصة لا مثيل لها للجانب الاسرائيلي للانفراد أكثر بالفلسطينيين ومحاصرتهم أمنيا واستيطانيا في زاوية أكثر ضيقا، فبعد أن كانت القضية تأخذ بعدا عربيا إسلاميا وينظر اليها على انها القضية المركزية الجامعة، سيكون التطبيع ضربة قاصمة للعمل العربي المشترك حول الصراع، بحيث يكون من نتاج هذا التوجه الجديد تحييد المزيد من الأطراف والفواعل الاقليمية العربية ذات العلاقة المباشر.

وإذا كان التطبيع ينظر اليه من زاوية الأطراف العربية المطبوعة بمنظور أمني ترتيبات امنية وتنسيق وتبادل للمعلومات، ومصالح اقتصادية تجارية، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية لها أهداف أكثر بعدا وعمقا، وبالتالي يتمكن المنظر الإسرائيلي من اضعاف وتقليل الوصاية العربية على القضية الفلسطينية. وفي ذلك يذهب الباحث " منير شفيق" إلى التأكيد على تمكّن "إسرائيل" من تكريس قطرية القضية الفلسطينية، حيث يرى انها راهنت على ترزوع الرابطة القومية الأخلاقية بين الفلسطينيين والعرب، حينما يرى العرب أن أصحاب القضية هم الذين انزعزلوا بقضيتهم عن الأمة العربية وقبلوا بالشروط الإسرائيلية وأقفلوا ملف قضيتهم، حتى أنهم تفاوضوا مع الإسرائيليين من خلال قوات منفردة وسرية(أوسلو 1993م)، ليضيف منير شفيق: "في هذه الحالة ستصبح أي مطالب عربية مستقبلية، رسمية أو جماهيرية بتحرير فلسطين وكأنها تدخّل في شؤون الغير، وتكون حققت هدف تفكيك جبهة الإجماع العربي حول

القضية" ⁽²⁰⁾، فسلام مستقر وثابت مع مصر أقوى دول الطوق، وعلاقات مطمئنة مع الاردن صاحبة الوضع الحساس(خاصة في القدس)، ومن ثم اتفاقات تطبيقية رسمية جديدة مع بعض الدول الخليجية(الامارات، البحرين، عمان) والعربية الافريقية (السودان والمغرب)، وعلاقات دافئة مع السعودية وقطر والكويت، من شأنها ان تكفل تفكيك الصراع وتحييد مساره من خلال تجزيته، بحيث ينتقل الصراع وفق هذه الحالة من عربي صهيوني الى عربي فلسطيني على النحو التالي:

من : عدو (اسرائيلي) صديقي (فلسطين) عدوي (اسرائيلي).

الى : عدو (اسرائيلي) عدوي (فلسطين) صديقي (اسرائيلي).

-تحويل الصراع من فلسطيني اسرائيلي الى فلسطيني عربي: فبالطبع- كما قلنا سابقا-تتآكل مركزية الصراع العربي الإسرائيلي، ما يؤدي إلى استبعاد الصراع من قائمة أولويات السياسات الخارجية للأنظمة العربية بتراجع موقفها في تبني قرارات أو مواقف واضحة اتجاه مسائل مصرية في الصراع (الاستيطان، التهويد، نقل السفارة.....، وبه أيضا تتبدل وجهة نظر العديد من الحكومات العربية بشكل تدريجي، ليتفكك المفكك أكثر وينتقل الصراع من صراع قائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويتحول مع الوقت بطريقة دراماتيكية الى صراع فلسطيني عربي .

-تفكيك الصراع من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى الصراع الفلسطيني الفلسطيني: لقد كان من أهداف مختلف الخطط الإسرائيلية السابقة الوصول الى الانقسام الفلسطيني من خلال تغذية أسبابه، ليأتي التطبيع في موجته الأخيرة ليكرس هذا الأمر ويحول مجرى الصراع من فلسطيني-إسرائيلي إلى أن يكون أقرب إلى فلسطيني فلسطيني.

-تفكيك الصراع ليصبح قضية اسرائيلية داخلية: فمن خلال التطبيع سيكون النجاح الاسرائيلي باهرا في تفكيك المفكك وتجزئة الجزأ، حيث يتحول جوهر القضية الفلسطينية من وجدانيته ومركزيته الاسلامية العربية الفلسطينية إلى شأن إسرائيلي داخلي، تتفاوض حوله "إسرائيل" مع أطراف فلسطينية متناقضة الأطروحات ومتصادمة الرؤى و التوجهات، وحين ذاك يطرح المنظور الاسرائيلي سواء داخليا او خارجيا انطلاقا من مقارنة الحكم الذاتي فتتحول مركزيتها الى الهامش لتتضمن نقاشات مرتبطة أكثر بمسألة الديمقراطية والعدالة والحقوق والمساواة الواجب ضمها "للعرايا الفلسطينيين".

- تحويل القضية الفلسطينية من قضية قومية سياسية إلى قضية إنسانية اقليمية: من أبرز ما يلفت النظر في موضوع التقارب العربي الإسرائيلي المتنامي، بروز ملامح تحييد مسار الصراع وتفكيكه وتمييع مرتكزاته وزوايا معالجته أيديولوجيا وسياسيا، وتمكّن المنظر الإسرائيلي -تزامنا مع المخرجات السياسية والقيمية للتطبيع- من نقل القضية الفلسطينية من قضية سياسية جوهرها الاحتلال الاستيطاني الاحلالي لارض فلسطين التاريخية وتشريد شعبها والاستيلاء على أرضهم وممتلكاتهم الى قضية إنسانية يجب معالجتها إنسانيا.

5- خاتمة:

ينبني المنظور الامني الاسرائيلي على اتجاهين اساسين : اتجاه الهيمنة الامنية الشاملة على الطرف الفلسطيني من خلال ربطه بمجموعة من الاتفاقات والترتيبات الامنية المحففة التي كُتبت تحركاته وقلصت صلاحياته الى درجة كبيرة ان السلطة الفلسطينية اليوم تمارس سلطتها الإدارية والأمنية على 18 في المئة فقط من الضفة الغربية أي أقل من 4 في المئة من مساحة فلسطين التاريخية، وعلى شكل جزر متناثرة في بحر الاحتلال الإسرائيلي. ويشترك الاحتلال مع السلطة في الإدارة الأمنية لـ 22 في المئة من مناطق الضفة، بينما ينفرد الاحتلال بإدارة 60 في المئة من باقي مناطق الضفة. غير أن الاحتلال يستطيع أن يستبيح متى شاء حتى الـ 18 في المئة التي تديرها السلطة أمني وإداريا. فيما بلغ التنسيق الأمني بين الطرفين درجات عالية في اداء المهمات وتبادل المعلومات بصورة اصبحت الاجهزة الفلسطينية تؤدي مهام هي من صميم الاحتلال . اما الاتجاه الثاني فيتعلق بالحيث الاقليمي وخاصة منه بلدان الطوق العربي ، فبعد ان فشل الحل العسكري في الوصول الى الحسم النهائي مع عديد الأطراف ، اتجهت الاستراتيجية الامنية الاسرائيلية نحو الحل المرن المبني على التقارب والتعاون الاقتصادي والتجاري كنواة اولى تفتح المجال للتطبيع السياسي ومن ثم التطبيع الأمني والعسكري من خلال بناء هيكل امني مشترك لتبادل المعلومات والخبرات العسكرية بدعوى ان الخطر الايراني الشيعي عدو مشترك (عدو عدوي صديقي)

توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- أن الاجهزة الأمنية الفلسطينية اصبحت مجرد اداة استفاد ويستفيد منها الاحتلال طوال السنوات الماضية في ضبط الأوضاع وملاحقة قوى المقاومة، وبشكل جعل من احتلاله احتلالا بخمس نجوم.
- ان اسرائيل استطاعت استمالة الأطراف الرسمية العربية سواء منها السلطة الفلسطينية او دول الجوار العربي عن طريق ربطها باتفاقات امنية سياسية واقتصادية ، غير ان التهديد اليوم ياتيها من اطراف غير دولاتية ممثلة في المنظمات والحركات الجهادية في المنطقة (الارهاب ، حزب الله ، حماس ، والجبهة الشمالية المتمثلة بسورية وحزب الله..) والتي يزداد وزنها وتأثيرها شيئا فشيئا ، خاصة مع تراجع الدور الامريكي في المنطقة .
- انه عندما يتعلق الامر بمسألة الأمن يرفض الاسرائيليون أي جهود تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية واوروبا وحتى حلف شمال الأطلسي NATO لتوفير الأمن لها، فكيف يكونوا مستعدين لوضع ثقتهم فيما يتعلق بعناصر أساسية من أمنهم بالفلسطينيين أو بجيرانهم العرب، وبالتالي فالأمر مجرد استغلال واختراق استراتيجي ستكون له عواقب مستقبلية وخيمة على العمل العربي المشترك.
- الأمن الإسرائيلي بات يتعرض لتحديات كبيرة، بسبب تغير البيئة السياسية والأمنية والاستراتيجية في المنطقة، خصوصا في ظل تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتزايد نفوذ حركات المقاومة المسلحة في المنطقة المتمتعة ببعد شعبي واسع، وبروز إيران كدولة منافسة قوية. كما أن نظرة إلى المعطيات الراهنة تدل على أن العقلية الإسرائيلية ستبقى رهينة لعقلية القلعة المبنية على هاجس الأمن، والذي سيبقى حاضرا في كل سياساتها الداخلية والخارجية.
- أن هذا الهوس التطبيعي العربي الاسرائيلي مجرد موجة جاءت في اطار وضع اقليمي اقتصادي (وباء كورونا) وعسكري (التهديد الايراني) وسياسي (الانتخابات الامريكية والاسرائيلية) متقلب وغير مستقر، فحين يكشف كل طرف حقيقة الطرف الآخر ونواياه الحقيقية ، و طبيعة ما يحمله من بذور الفناء الثنائي، سيؤدي ذلك الى العودة السريعة للوضع الذي يجب ان يكون.

6 . قائمة المراجع:

1. أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة (محرران)، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، الطبعة الأولى، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 2002.
2. شفيق منير ،اوسلو2:المسار والمآل، ط 2،فلسطين: الخليل، دار المستقبل للدراسات والنشر والإعلام،1997م.
3. عاموس يادلن ،حان وقت اتخاذ القرارات :نحو الاتفاقات والخطط البديلة ،بيروت: ترجمات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2014م.
4. جولدنبيرغ ايلان ،جادي شامني واخرون، تعزيز الحوار :نظام امني حل الدولتين، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات عن مركز الأمن الامريكي الجديد، ماي 2016.

5. نحاس فادي ، تقرير بحثي: اسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم ، رام الله :المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، جانفي 2012م.
 6. وليد حسن محمد، الدولة الفلسطينية ومستقبل عاصمتها القدس، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ع15، بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، 2012.
 7. البير جوزف ، الترتيبات الأمنية لتسوية فلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية ،م4، ع15، صيف 1993، ص174
 8. وليد حسن محمد ، الدولة الفلسطينية ومستقبل عاصمتها القدس ،مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ع15، بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، 2012
 9. الغرام جهاد، فك الارتباط في المشروع الصهيوني لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (منذ اتفاق أوسلو. دراسة مستقبلية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر3، 2010.
 10. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012/2013م، رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2012م.
 11. موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية، على الرابط :
<https://mfa.gov.il/mfaar/ministryofforeignaffairs/Pages/default.aspx>
 12. موقع مؤسسة القدس الدولية على الرابط الالكتروني :
<http://www.alquds.com/files/images/barrier2002.preview.jpg>
 13. State of Israël ,taken by israel in support of developing the palastanian Economy and Socio-Economie structure, Repport of Government of Israël ,2011
7. هوامش:
- ¹ - وليد حسن محمد، الدولة الفلسطينية ومستقبل عاصمتها القدس، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ع15، بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، 2012.
 - ² - الغرام جهاد، فك الارتباط في المشروع الصهيوني لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (منذ اتفاق أوسلو. دراسة مستقبلية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3، 2010، ص147
 - ³ - وزارة الخارجية الاسرائيلية، على الرابط :
<https://mfa.gov.il/mfaar/ministryofforeignaffairs/Pages/default.aspx>
 - ⁴ - وزارة الخارجية الاسرائيلية، على الرابط :
<https://mfa.gov.il/mfaar/ministryofforeignaffairs/Pages/default.aspx>
- State of Israël ,taken by israel in support of developing the palastanian Economy and Socio-Economie structure, Repport of Government of Israël ,2011
 - ⁵ - - State of Israël ,taken by israel in support of developing the palastanian Economy and Socio-Economie structure, Repport of Government of Israël ,2011:
 - ⁶ - التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012/2013م، رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية 2013، ص09

- ⁷ - جوزف البير ، الترتيبات الأمنية لتسوية فلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، م4، ع 15، صيف 1993، ص 174
- ⁸ - وليد حسن محمد ، الدولة الفلسطينية ومستقبل عاصمتها القدس ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ع15، بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، 2012، ص 51
- ⁹ - عاموس يادلن ، حان وقت اتخاذ القرارات : نحو الاتفاقات والخطط البديلة ، بيروت: ترجمات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014م، ص 07
- ¹⁰ - - ايلان جولدنبيرغ ، جادي شامني واخرون، تعزيز الحوار : نظام امني لحل الدولتين، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات عن مركز الامن الامريكي الجديد، ماي 2016، ص 16
- ¹¹ - نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في: أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة (محرران)، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، الطبعة الأولى، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 2002، ص 196
- ¹² - فادي نحاس، تقرير بحثي : اسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم ، رام الله :المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، جانفي 2012م، ص 84.
- ¹³ - المكان نفسه .
- ¹⁴ - هواجس هذا التخوف يمكن ارجاعها الى: انعدام عنصري الزمن والمجال الاقليميفغياب العمق الاقليمي لاسرائيل شكل هاجسا أمنيا كبيرا مثلا: حسب التقديرات الإسرائيلية، فان طائفة حربية بإمكانها عبور كل إسرائيل خلال أربع دقائق، وأن تصل إلى القدس عبر غور الاردن خلال دقيقتين فقط
- ¹⁵ - بلدان الخليج : يجمعها مجلس التعاون الخليجي ويتكوّن من ستة ممالك في شبه الجزيرة العربية: المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والكويت. تأسّس مجلس التعاون العربي في 25 أيار/مايو 1981م بالاجتماع المنعقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي
- ¹⁶ - جهاد الغرام ، فك الارتباط في المشروع الصهيوني في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (منذ اتفاق أوسلو . دراسة مستقبلية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2010م، ص 147.
- ¹⁷ - - الفوبيا : أو ما يسمى بالرهاب هو رد فعل مصحوب بخوف مفرط وغير منطقي، يحس فيه المريض بخوف عميق أو ذعر عندما يواجه مصدر هذا الخوف أو العامل المحفز له، ويمكن أن يكون الخوف من مكان أو موقف أو شيء معين، وعلى عكس اضطرابات القلق العامة، عادة ما يرتبط الرهاب بشيء محدد ومستمر
- ¹⁸ - هواجس هذا التخوف يمكن ارجاعها الى: انعدام عنصري الزمن والمجال الاقليميفغياب العمق الاقليمي لاسرائيل شكل هاجسا أمنيا كبيرا مثلا: حسب التقديرات الإسرائيلية، فان طائفة حربية بإمكانها عبور كل إسرائيل خلال أربع دقائق، وأن تصل إلى القدس عبر غور الاردن خلال دقيقتين فقط.

¹⁹ - ايلان جولدنبيرغ، جادي شامني واخرون، تعزيز الحوار: نظام امني لحل الدولتين، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات عن مركز الامن الامريكي الجديد، ماي 2016، ص 16 .

²⁰ - منير شفيق، اوسلو 2: المسار والمآل، ط 2، فلسطين: الخليل، دار المستقبل للدراسات والنشر والإعلام، 1997م، ص 35